Diyala Journal
for Human Research
Website:
djhr.uodiyala.edu.iq

مجلة ديالى
للبحوث الإنسانية

p ISSN: 2663-7405
e ISSN: 2789-6838

مجلة ديالى للبحوث الانسانية
العدد (107) المجلد (2) اذار 2026

النخبة السياسية والعسكرية وأثرها في تحقيق البعد الديني للدولة وإكتسابها الصفة الشرعية

اسماعيل محمد اسماعيل أ. د. إسراء مهدي مزبان
جامعة واسط كلية التربية للعلوم الانسانية

Abstract

This research examines the role of the political and military elite in the Mamluk state in employing the religious dimension to achieve political legitimacy for their rule, in light of their lack of traditional foundations of legitimacy such as lineage or hereditary succession. The Mamluk sultans relied on a set of religious means to strengthen their position, most notably the revival of the Abbasid Caliphate in Cairo, the expansion of the judicial system through sectarian plurality, and the adoption of sultanic titles with religious connotations. They also paid great attention to the care of the Two Holy Sanctuaries, the organization of pilgrimage affairs, In addition, they raised the banner of jihad against the Crusaders and the Mongols, which contributed to strengthening their position as defenders of Islam. These policies collectively helped to consolidate the legitimacy of the Mamluk state and ensure the stability of its rule for several centuries.

Email:
esmailesma327@gmail.com

Published: 1- 3-2026

Keywords: لدولة المملوكية، الشرعية السياسية، النخبة السياسية والعسكرية، البعد الديني، الخلافة العباسية في القاهرة.

هذه مقالة وصول مفتوح بموجب ترخيص
CC BY 4.0
(http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

الملخص

يتناول هذا البحث دور النخبة السياسية والعسكرية في الدولة المملوكية في توظيف البعد الديني لتحقيق الشرعية السياسية لحكمها، في ظل افتقارها إلى الأسس التقليدية للشرعية مثل النسب أو الوراثة. وقد اعتمد سلاطين المماليك على مجموعة من الوسائل الدينية لتعزيز مكانتهم، من أبرزها إحياء الخلافة العباسية في القاهرة، وتوسيع نظام القضاء عبر التعدد المذهبي، واتخاذ الألقاب السلطانية ذات الدلالات الدينية. كما أولوا عناية كبيرة برعاية الحرمين الشريفين وتنظيم شؤون الحج، فضلاً عن رفعهم راية الجهاد في مواجهة الصليبيين والمغول، مما أسهم في تعزيز مكانتهم بوصفهم حماة الإسلام. وقد ساعدت هذه السياسات مجتمعة في ترسيخ شرعية الدولة المملوكية واستقرار حكمها لقرون عدة.

المقدمة

تعد مسألة الشرعية السياسية من القضايا الأساسية في تاريخ الدول الإسلامية، إذ ارتبط استقرار الحكم واستمراره بمدى قدرته على اكتساب القبول الديني والاجتماعي داخل المجتمع، وقد تجلت هذه الإشكالية بوضوح في تجربة الدولة المملوكية في مصر والشام، التي نشأت بعد سقوط الدولة الأيوبية في القرن السابع الهجري/الثالث عشر الميلادي، حيث وصل المماليك إلى السلطة نتيجة تحولات عسكرية وسياسية معقدة، دون أن يستند حكمهم إلى أسس تقليدية للشرعية مثل النسب الملكي أو الوراثة، ولهذا وجدت النخبة السياسية والعسكرية نفسها أمام تحدٍ كبير تمثل في ضرورة إيجاد وسائل فعالة لترسيخ حكمها وكسب اعتراف المجتمع بها.

وأمام هذا التحدي اتجه سلاطين المماليك إلى توظيف البعد الديني بوصفه أحد أهم الأدوات لتحقيق الشرعية السياسية، فعملوا على ربط سلطتهم بالمؤسسات والرموز الدينية في العالم الإسلامي. وقد تجلى ذلك في عدد من السياسات والإجراءات التي كان لها أثر واضح في ترسيخ مكانتهم السياسية، من أبرزها إحياء الخلافة العباسية في القاهرة، وتوسيع نظام القضاء من خلال التعدد المذهبي، واتخاذ الألقاب السلطانية ذات الدلالات الدينية، فضلاً عن رعاية الحرمين الشريفين وتنظيم شؤون الحج، ورفعهم راية الجهاد في مواجهة الأخطار الخارجية، ولا سيما الصليبيين والمغول. وقد أسهمت هذه الإجراءات مجتمعة في إضفاء طابع ديني على السلطة المملوكية، الأمر الذي ساعدها على كسب تأييد النخب الدينية وقطاعات واسعة من المجتمع.

وتكمن أهمية هذا الموضوع في أنه يسلط الضوء على الدور الذي أدّته النخبة السياسية والعسكرية في توظيف الدين لتعزيز شرعية الحكم، كما يكشف عن طبيعة العلاقة بين السلطة السياسية والمؤسسات الدينية في الدولة المملوكية. أما سبب اختيار الموضوع فيعود إلى أهميته في فهم آليات بناء الشرعية

السياسية في الدول الإسلامية الوسيطة، فضلاً عن إبراز الدور الذي لعبه الدين في تدعيم السلطة المملوكية وتثبيت أركانها.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي القائم على تتبع الأحداث والوقائع التاريخية الواردة في المصادر الأصلية وتحليلها في ضوء سياقها السياسي والديني، مع الاستفادة من بعض الدراسات الحديثة التي تناولت تاريخ الدولة المملوكية، وذلك للوصول إلى فهم أعمق لدور النخبة السياسية والعسكرية في تحقيق البعد الديني للدولة وإكسابها صفة الشرعية.

توطئة

لم يكن وصول المماليك إلى الحكم في مصر والشام قائماً على أسس شرعية تقليدية، كما هو الحال في كثير من التجارب السياسية الإسلامية، بل جاء نتيجة تحولات عسكرية وسياسية عقب نهاية الدولة الأيوبية مما جعلهم في موقع الحاكم الغريب عن المجتمع من حيث الأصل الاجتماعي والشرعية السياسية، ولأنهم لم يكونوا أصحاب نسب ملكي أو حملة لرايات الفتح، كما كان الحال مع البويهيين أو السلاجقة أو الأيوبيين فقد واجهوا تحدياً كبيراً في ترسيخ حكمهم وكسب إعتراف المجتمع بهم.

أمام هذا التحدي، لجأت النخبة السياسية المملوكية، التي تشكلت أساساً من القادة العسكريين إلى توظيف البعد الديني كأداة رئيسية في بناء شرعيتهم السياسية وقد أدرك المماليك بذكاء أهمية الدين في تشكيل الوعي الجماعي للمجتمع الإسلامي، فقاموا بإتباع مجموعة من السياسات تهدف إلى إضفاء الشرعية الدينية على وجودهم وتعويض غياب النسب والوراثة والفتح العسكري، ومنها:

أولاً: إحياء الخلافة العباسية

لقد مثل إحياء الخلافة العباسية في مصر من قبل سلاطين المماليك أول وأهم خطوة في سبيل ترسيخ الشرعية الدينية لحكمهم بعد إنهيار الخلافة العباسية في بغداد، إذ إستشعرت النخبة السياسية أهمية إستحضار الرمز الديني الأعلى في الوعي الإسلامي والمتمثل في الخليفة حتى وإن بقت سلطته الفعلية رمزية، كان تنصيب خليفة عباسي في القاهرة سنة 659هـ/1260م، خطوة مدروسة لربط السلطة المملوكية بالمقدس، ومنحها صفة حماية الخلافة، وقد كسبت بذلك شرعية دينية، ما كانت لتكسبها من أي مصدر آخر[1].

وعلى الرغم من أن المماليك، هم أول من نجحوا من إجتذاب الخلفاء العباسيين إلى مصر، إلا أنهم لم يكونوا أول ما فكروا في ذلك، إذ أن جذور هذه الفكرة تعود إلى عهود سابقة، حيث ظهرت بوادرها في سياق محاولات الطولونيين (245-292هـ/868-905م) والأخشيديين (323-358هـ/935-969م)، فأول من سعى لذلك والي مصر أحمد بن طولون[2] الذي إستغل النزاع بين الخليفة العباسي المعتمد (279هـ/892م)، وأخيه الموفق طلحة (278هـ/891م)، الذي أستأثر سلطان الدولة الفعلية، محاولاً

إستمالة الخليفة المعتمد للقدوم إلى مصر ومباشرة شؤون الخلافة من هناك، غير أن تلك المحاولة فشلت نتيجة كشف الموفق لها، فأعتقل أخيه المعتمد وأعاده إلى بغداد سنة 269هـ/882م، في وضع شبه سجين[3].

وفي سياق مشابه، حاول الأخشيد محمد إبن طغج[4] إلى نقل الخلافة إلى مصر سنة 333هـ/944م، أثناء توجهه إلى بلاد الشام لنصرة الخليفة المتقي (357هـ/968م)، من جور الحمدانيين في الموصل وإستبداد الأتراك المتسلطين على الخلافة بإستدعائه إلى مصر غير أن هذه المحاولة لم تكتمل كذلك[5].

كما فشلت محاولة الأمير شمس الدين البرلي[6]، صاحب حلب، إحياء الخلافة من خلال مبايعة أحد الامراء العباسيين الناجين من بطش المغول[7]، ثم حالة الوفاة بين السلطان قطز ومشروع إحياء الخلافة العباسية، عندما وعد الأمير عيسى إبن مهنا[8]، بإحياء الخلافة "إذا رجعنا إلى مصر أنفذه إلينا لنعيده إن شاء الله تعالى"[9]، ويعني الأمير العباسي أبي العباس أحمد[10].

نستنتج مما ذكر آنفاً أن ملوك المسلمين قبل السلطان بيبرس رغبوا في إحياء الخلافة العباسية وأن تلك الرغبة ظلت قائمة حتى تولي بيبرس سلطنة مصر، فشرع في إخراج المشروع إلى حيز التنفيذ بعدما جاءته الفرصة لتحقيق ذلك عندما ورده كتاب من امراء الشام، مفاده وصول رجل إلى دمشق يدعى أنه أحمد بن الإمام الظاهر إبن الناصر[11]، ومعه جماعة من عرب خفاجة، فكتب السلطان لهم بخدمته وتعظيم حرمته وأن يسير إلى القاهرة[12].

وصل الأمير القاهرة يوم الخميس التاسع من شهر رجب سنة 659هـ/1260م، فخرج السلطان لإستقباله، ثم عقد مجلساً رسمياً في قلعة الجبل، حضره كبار رجال الدولة وأعيانها وقضاتها، وخلال هذا الإجتماع أقر قاضي القضاة تاج الدين بن بنت الأعز بصحه نسب الأمير للبيت العباسي، أثر ذلك تمت مبايعته بالخلافة، فكان قاضي القضاة أول من بايعه ثم تلاه السلطان، ثم بقية الحاضرين حسب مراتبهم وخطب بأسمه على المنابر ونقش أسمه على السكة وتلقب بالمستنصر[13].

غير أن ما يهمنا من ذلك ليس مجرد الإجراءات الشكلية، بل مدى إستفادة الدولة المملوكية من مسألة إحياء الخلافة العباسية في تدعيم شرعيتها السياسية والدينية وتعزيز موقعها في العالم الإسلامي بعد سقوط الخلافة في بغداد.

إستفادت الدولة المملوكية كثيراً من مسألة إحياء الخلافة العباسية، فقد ظهر سلاطين المماليك من بيبرس فصاعداً أمام العالم الإسلامي حماة للخلافة العباسية ولأشخاص الخلفاء، كما أن السلطة المملوكية إكتسبت شرعية لحكمها ما كانت لتكتسبها من أي مصدر آخر عن طريق تفويض الخلفاء لسلاطينها بحكم البلاد نيابةً عن الخلفاء، ويتضح هذا الامر من خلال نصوص التفويض التي منحها هؤلاء الخلفاء لسلاطين المماليك، فقد أعطى الخليفة المستنصر، أول خلفاء بني عباس في القاهرة السلطان بيبرس تقليداً

بحكم البلاد الخاضعة لحكم السلطان، فضلاً عن ما سيفتحه من الفتوحات، كما أعطاه التقليد بالسلطنة على جند المسلمين ورعاية الدولة الإسلامية "وأمير المؤمنين يشكر لك هذه الصنائع وقد قلدك الديار المصرية والبلاد الشامية والديار البكرية والحجازية واليمنية والفراتية وما يتجدد من الفتوحات غوراً ونجداً وفوض امر جندها ورعاياها إليك"[14].

يعكس هذا التفويض بوضوح مدى إدراك النخبة السياسية المملوكية لأهمية تعزيز شرعيتهم السياسية لا سيما في ظل حكمهم لبلاد لم يكونوا من أهلها ولذلك سعى المماليك إلى ترسيخ مؤسسة الخلافة العباسية في القاهرة وضمان إستمراريتها بإعتبارها رمزاً دينياً وسياسياً يعزز من مشروعية سلطتهم ويوفر غطاءً شرعياً لحكمهم.

أدرك السلطان الظاهر بيبرس أهمية الغطاء الديني الذي تمثله الخلافة العباسية لهم، فبعد مقتل الخليفة المستنصر سنة 660هـ/1261م، إستدعى السلطان أحد الامراء العباسيين وبايعه خليفةً جديداً ملقباً إياه بالحاكم بامر الله ومن خلال هذا التتويج حصل بيبرس على تفويضاً آخراً لحكم البلاد والعباد بأسم الخلافة[15].

وكذلك الحال نفسه منح الخليفة العباسي الحاكم بامر الله تقليداً للسلطان الملك المنصور قلاوون سنة 678هـ/1279م، فوض فيه امر الملك بالديار المصرية والشامية، وجميع البلاد الإسلامية "وأن يفوض له ما فوض الله له من امر الخلق ليقوم عنه بفرض الجهاد والعمل الحق، وأن يوليه ولاية شرعية تصح بها الأحكام، وتنضبط أمور الإسلام"[16].

ويورد لنا القلقشندي حجم التفويض الذي منحه الخليفة العباسي الحاكم بامر الله أحمد بن أبي الربيع، للسلطان الناصر محمد سنة 693هـ/1296م، "وفوض إليك سلطنة المماليك الإسلامية براً وبحراً شاماً ومصراً، قرباً وبعداً، غوراً ونجداً، وما يستحقه الله عليك من البلاد وتستنفذه من أيدي ذوي الإلحاد، وتقليدك الملوك والوزراء، وقضاة الحكم العزيز، وتأمير الامراء، وتجهيز العساكر والبعوث للجهاد في سبيل الله ومحاربه من ترى محاربته من الأعداء ومهادنة من ترى مهادنته منهم وجعل إليك في ذلك كله العقد والحل، والإبرام والنقص والولاية والعزل وقلدك ذلك كله تقليداً يقوم في تسليم الممالك إليك مقاليد الأقليد"[17].

هكذا إنتهج سلاطين المماليك سياسة قائمة على إستصدار تفويض مطلق من الخلافة العباسية، مما أضفى على شرعيتهم طابعاً دينياً ورسمياً، وإستمر هذا النهج طوال فترة حكمهم حتى سقوط دولتهم على يد العثمانيين وقد ساهم هذا التفويض في ترسيخ سلطتهم الداخلية وتثبيت مكانتهم في العالم الإسلامي.

وفي السياق ذاته سارت النخبة السياسية على خطى أسلافهم في دعم الخلافة العباسية والحفاظ على إستمراريتها، بإعتبارها رمزاً لوحدة الأمة الإسلامية ومصدراً لشرعية الحكم، ولم يفكر أي من السلاطين إلى

إلغاء هذا المنصب، إدراكاً لأهميته في ترسيخ شرعية حكمهم وفي حالات التوتر بين السلطان والخليفة، كانت الإجراءات المتخذة تقتصر غالباً على العزل أو النفي دون اللجوء إلى القتل، فعلى سبيل المثال لا الحصر، عندما خلع الخليفة المستكفي بالله[18] السلطان الناصر وقلد السلطنة لركن الدين بيبرس الجاشنكير[19]، أمر السلطان بوضع الخليفة وأهل بيته تحت الإقامة الجبرية في إحدى أبراج القلعة[20]، ثم نفيه إلى مدينة قوص[21].

وبالمثل واجهه السلطان برقوق مؤامرة من الخليفة المتوكل لكنه إكتفى بنفيه إلى قوص دون الإقدام على قتله على الرغم من جسامة التهديد[22].

وتظهر هذه الأحداث حرص السلاطين على عدم تجاوز حدود معينة في تعاملهم مع مؤسسة الخلافة حفاظاً على شرعية حكمهم وإستمراريته، فقد أصبحوا منذُ إحيائها إلى الغزو العثماني لمصر سنة 923هـ/1517م، لهم المقام الأسمى على كل ملوك وحكام العالم الإسلامي بإعتبار أنهم حماة الخلافة والمتمتعون ببيعتها، كذلك أصبحت لعاصمتهم القاهرة مكانة سياسية ممتازة تفوق كل عواصم العالم الإسلامي لأنها مقر الخلافة التي يدين لها بالولاء كل العالم الإسلامي.

ثانياً: التعدد المذهبي وتوسيع القضاء

لا يخفى أن القضاء في الدولة المملوكية قد شغل موقعاً مهماً في تثبيت شرعية الحكم، إذ أدركت النخبة السياسية "السلاطين" منذ الوهلة الأولى أن إسناد السلطة القضائية إلى مرجعية شرعية معترف بها بين الناس هو ركيزة أساسية لبناء الدولة وإستمرارها، لذلك منح المماليك منصب القضاء أهمية كبيرة، حتى عُدَّ من أعظم أركان الدولة وقعاً وأعمها نفعاً، لما له من أثر مباشر على المجتمع في تنظيم شؤونه وفقاً لأحكام الشريعة [23].

وقد شهد القضاء في العصر المملوكي تطوراً ملحوظاً مقارنةً بالعصور السابقة، لاسيما العصر الأيوبي الذي إقتصر على تعيين قاضي القضاة من المذهب الشافعي، مما أدى إلى حصر العمل قضائي في دائرة مذهبية واحدة[24]، غير أن السلطان الظاهر بيبرس أحدث تحولاً نوعياً سنة 663هـ/1265م، حين قرر تعيين قاضٍ مستقل لكل مذهب من المذاهب السنية الأربعة الشافعي، المالكي، الحنفي والحنبلي، إذ يختص كل قاضي بالنظر في قضايا إتباع مذهبه، ويعين بدوره نواباً من ذات المذاهب في سائر الأقاليم[25].

وقد أعطى هذا التعدد القضائي مساحة من الحرية العامة، حيث أصبح بوسع المتقاضين إختيار القاضي الذي ينتمي إلى المذهب الذي يرتضونه، مما أتاح نوعاً من التيسير والمرونة في فض النزاعات وساعد في إيجاد حلول فقهيه لمشكلات معقدة يصعب حلها ضمن مذهب واحد، كما أعطى هذا النظام

للقضاة أنفسهم حرية أكبر في إصدار الأحكام وفق قواعد مذهبهم دون الحاجة للتقيد برأي مذهب مهيمن[26].

وإستمر العمل في عهد السلاطين المماليك على تعيين قاضي قضاة لكل مذهب من مذاهب أهل السنة الأربعة حتى سقوط دولتهم على يد العثمانيين سنة 923هـ/1517م، حيث قام العثمانيون بتوحيد القضاء على المذهب الحنفي بانتمائهم إليه وتعصبهم له[27].

نستنتج بما تقدم أن تعدد القضاة لم يكن مجرد تنظيم إداري فحسب بل كان له بعد سياسي عميق تمثل في سعي المماليك إلى إسترضاء مختلف الفئات المذهبية وكسب تأييدهم مما ساعد على توسيع دائرة القبول الشعبي لحكمهم ومنحهم غطاءً دينياً وشرعياً واسعاً فبتبنيهم لهذا النموذج التعددي، قدم المماليك أنفسهم كحماة للشريعة ومراعين لتنوع الأمة وهو ما عزز من شرعيتهم السياسية والدينية وأسهم في إستقرار دولتهم على مدى أكثر من قرنين ونصف.

ثالثاً: الألقاب السلطانية

مثلت الألقاب السلطانية في دولة المماليك أداة رمزية ذات دلالات عميقة تجاوزت البعد السياسي لتلامس البعد الديني والشرعي للحكم، فقد حرصت النخبة السياسية على إتخاذ ألقاب تعبر عن سلطتهم العليا وتبرز مكانتهم كحماة للدين ورعاة للشرع الإسلامي، وذلك في محاولة لترسيخ شرعيتهم أمام الرعية والطبقة الدينية ولم تكن هذه الألقاب مجرد زينة لفظية بل كانت جزءاً من خطاب سلطوي يسعى إلى الربط بين الحكم والسيادة من جهة وبين الدين والشرع من جهة أخرى.

تقسم الألقاب التي إتخذها سلاطين المماليك إلى قسمين: ألقاب دنيوية وألقاب دينية، غير أن هذه الألقاب تبقى مجتمعة مع بعضها عند ذكر أسم السلطان وألقابه، فمن الألقاب الدنيوية سيد الملوك والسلاطين، سلطان الديار المصرية والشامية، ملك الشرق بأسره، وارث الملك سلطان العرب والعجم والترك إسكندر الزمان[28].

أما الألقاب الدينية التي حملها سلاطين المماليك، فإنها تعددت وأكتسبت دلالات تعكس مكانتهم الدينية والسياسية، إذ إرتبطت هذه الألفاظ بدورهم كحماة للإسلام والمدافعين عنه، فقد عرف السلطان المملوكي بأسم سلطان الإسلام والمسلمين، وفي هذا تأكيد واضح على شرعية حكمهم المستمدة من مباركة الخليفة العباسي، وتجسيداً لإلتزامهم بحماية الإسلام ونشره، سموا دولتهم المملكة الإسلامية أو الممالك الإسلامية، في تعبير رمزي عن الهوية الإسلامية للدولة[29].

يظهر هذا التوجه بوضوح في الألقاب التي إتخذها السلطان المملوكي قلاوون في معاهداته، فقد عرف في معاهدته مع أهل جنوة بلقب سلطان جميع الإسلام، بينما أستخدم في معاهدته مع ارغون سلطان أهل الإسلام جميعهم[30].

كما حرس سلاطين المماليك على أن يلقبوا أنفسهم، بلقب خادم الحرمين وقسيم أمير المؤمنين[31]، ويشير اللقب الأول إلى حرصهم على التمسح بالإسلام ومحاولة إضفاء صبغة شرعية على حكمهم في حين يلقي اللقب الثاني ضوءً على العلاقة الصورية بين سلطان المماليك والخليفة العباسي في القاهرة، بوصفهما شريكين في حكم المسلمين، أحدهما يمثل الجانب السياسي والحربي والآخر يمثل الجانب الديني[32].

وتجدر الإشارة إلى أن أول من لقب بلقب قسيم أمير المؤمنين السلطان الظاهر بيبرس، عندما بايعه الخليفة العباسي الحاكم بأمر الله سنة 661هـ/1262م، إذ يقول إبن عبد الظاهر فلما تمت البيعة "أقبل (الخليفة) على السلطان وقلده أمور البلاد والعباد ووكل إليه تدبير الخلق وجعله قسيمه في القيام بالحق وفوض إليه سائر الأمور"[33]، ثم درج سلاطين المماليك بعد الظاهر بيبرس على تلقيب أنفسهم بهذا اللقب نورد منها على سبيل المثال لا الحصر، جاء في الحجة المؤرخة في 21 صفر سنة 685هـ/1286م، لوقف السلطان قلاوون "هذا كتاب وقف صحيح شرعي، وحبس مرضي، أمر بتسطيره وأنشاءه وتحريره مولانا وسيدنا السلطان الأعظم السيد الأجل المنصور... خادم الحرمين الشريفين، أبو المظفر قلاوون الصالحي، قسيم أمير المؤمنين، سلطان الديار المصرية والبلاد الشامية ..."[34].

كما جاء في تقليد الناصر محمد من قبل الخليفة العباسي أبي العباس أحمد أمير المؤمنين "إلى السلطان الأجل العالم، المجاهد المظفر، الملك الناصر، ناصر الدنيا والدين، سلطان الإسلام والمسلمين، سيد الملوك والسلاطين، ... وارث الملك، سلطان العرب والعجم والترك، خادم الحرمين، صاحب القبلتين، أبي الفتح محمد قسيم أمير المؤمنين ... ولد السلطان الشهيد الملك المنصور سيف الدين قلاوون"[35].

وفي السياق ذاته جاء في تقليد السلطان برقوق "السلطان الأعظم المالك، الملك الظاهر.. سيف الدنيا والدين، سلطان الإسلام والمسلمين ملك المماليك والأقاليم والأمصار، صاحب سبل القبلتين، خادم الحرمين الشريفين ظل الله في أرضه ... سيد الملوك والسلاطين، قسيم أمير المؤمنين أبي سعيد برقوق"[36].

وفي الضوء ما ورد من ألقاب سلطانية إستخدمها سلاطين المماليك يتبين لنا بوضوح مدى حرصهم توظيف البعد الديني في صياغة صورتهم السياسية فقد أطنب هؤلاء السلاطين في تبني الألقاب مثل ناصر الدين والدنيا، خادم الحرمين، قسيم أمير المؤمنين، هي ألقاب تحمل رمزية دينية عالية تعزز من مكانة السلطان المملوكي بوصفه ليس فقط حاكماً دنيوياً بل راعياً للدين وحامياً للإسلام ومقدساته، وهذا التوظيف المتكرر والمتنوع للألقاب لم يكن مجرد ترف لغوي أو بلاغي بل كان أداة فعّالة لتحقيق الشرعية السياسية في ظل نظام لم يكن قائماً على الوراثة الصريحة دائماً ولا محاطاً بإجماع كامل من النخب لذلك كانت الألقاب السلطانية وسيلة لإضفاء القداسة على الحكم، وربطه مباشرةً بالوظائف الدينية الكبرى

كحماية الحرمين وخدمة الخلافة والدفاع عن الملة وعليه تمكن القول أن الألقاب الدينية لعبت دوراً كبيراً في تحقيق البعد الديني في الحكم المملوكي وأسمت في إكتساب المماليك للشرعية أمام الرعية والنخب الدينية من خلال تجسيدهم لدور الحاكم المسلم المثالي الذي يجمع بين القوة السياسية والرعاية الدينية.

رابعاً: رعاية الحج والشعائر الدينية

ومن أجل تعزيز مكانتها الدينية وترسيخ مشروعيتها في الحكم إهتمت النخبة السياسية المملوكية برعاية فريضة الحج ومواسمه، بإعتبارها من أهم الشعائر الإسلامية الجامعة، وقد تنوعت مظاهر هذه الرعاية لتشمل لتسهيل سبل أداء المناسك عبر تعبد الطرق، وحفر الآبار وإنشاء محطات الإستراحة والنزل على إمتداد طرق الحج، مع تأمينها من أخطار قطاع الطرق وهجمات العربان، كما حرصت النخبة على إرسال كسوة الكعبة سنوياً، وتنظيم المحمل، وتخصيص الأوقاف لخدمة الحجاج.

تعد هذه المبادرة من أبرز تجليات العناية المملوكية بالحج، إذ سعت من خلالها إلى تقديم نفسها بوصفها خادمة للحرمين الشريفين في مسعى واضح لإضفاء الشرعية الدينية على حكمها وربطه بالمقدسات الإسلامية وقد تجسد هذا التوجه في عدد من الإجراءات العملية التي إتخذتها النخبة على مستويات متعددة.

1- أثر النخبة السياسية في تقديم رعاية الحجاج:

بعد أن منح الخليفة العباسي المستنصر بالله السلطان الظاهر بيبرس تفويضاً بخدمة الحرمين الشريفين، دخلت الحجاز رسمياً تحت سلطة المماليك، وعلى أثر ذلك وجه سلاطين المماليك عنايتهم بالحرمين، فهذا السلطان بيبرس توالت أعماله عليها، إذ أمر سنة 661هـ/1263م، بعمارة المسجد النبوي الشريف[37]، وتهيئة كل ما تحتاجه البعثة المكلفة بذلك من صنّاع وأخشاب وأدوات وبعث معهم منبراً لينصب في المسجد النبوي[38].

وفي سنة 661هـ/1262م، كسا السلطان الظاهر بيبرس الكعبة، وبهذا يكون أول من كساها من ملوك الترك، ثم سنة 662هـ/1263م، أرسل كسوة لقبر النبي، وارسل مع الطواشي جمال الدين محسن الصالحي، الشمع والزيت والطيب، لتجهيز وتطييب الحجرة النبوية[39]، ثم أرسل الظاهر بيبرس سنة 666هـ/1267م، منبراً إلى المسجد النبوي الشريف في المدينة المنورة[40].

كما أحسن الظاهر بيبرس إلى من بمكة والمدينة من الفقراء والمحتاجين عندما حج سنة 667هـ/1268م، إذ علق كسوة الكعبة الشريفة بيده، وزود أميري مكة والمدينة بالأموال والغلال، وكتب لهما بعشرين ألف درهم في كل سنة عوضاً عما يؤخذ من المكوس من الناس وإلزمهما بأن لا يمنع أحد من دخول الكعبة، وأن يخطب له على منابرها وأن تضرب السكة بأسمه، وكتب لهما تقليداً بولايتهما على مستوى المدينة[41].

واصل السلطان بيبرس عنايته بالأماكن المقدسة، إذ أمر سنة 675هـ/1267م، بالطواف بالمحمل وبكسوة الكعبة المشرفة بالقاهرة وكان يومياً مشهوداً وهو أول من فعل ذلك بالديار المصرية[42].

لم تختصر رعاية الحاج على الظاهر بيبرس فحسب، بل تتبع السلاطين الذين جاؤوا بعده هذه السياسة، فقد قام السلطان قلاوون بإنشاء قبة على الحجرة الشريفة ولم يكن عليها قبة قبل ذلك[43]، وأنشأ كذلك مضيأة عند باب السلام في المدينة المنورة غاية في الإتساع والإنتفاع وذلك سنة 686هـ/1287م، وهي أول مضيأة أنشأت في عهد سلاطين المماليك في المدينة المنورة[44].

ومن أبرز السلاطين الذين إهتموا بالحرمين الشريفين السلطان الناصر محمد الذي إمتدت أعماله الخيرية طوال فترة حكمه الثلاث التي حكم خلالها الدولة الملوكية إلى الحرمين والطرق المؤدية إليها، ومنها في سنة 705هـ/1306م، جدد المسجد النبوي الشريف وأمر بإنشاء منارة رابعة سنة 706هـ/1307م، بعد أن كان للمسجد ثلاث منارات وأتم ذلك على يد شيخ الخدم شبل الدولة كافور المظفر المعروف بالحريري[45].

وفي حجته الثانية سنة 719هـ/1319م[46]، أقام الناصر في مكة أياماً فرق خلالها على الفقراء نحو عشرين ألف دينار، وأبطل أشياء كثيرة من المكوس التي كانت تؤخذ بمكة ثم زار المدينة الشريفة وفرق على فقراءها عشرين ألف دينار كما فعل في مكة[47]، وفي العام التالي أمر بإصلاح طريق الحج في عقبة آيلة من الصخور ووسع طريقها حتى أمكن سلوكها بغير مشقة، وأنفق على ذلك الكثير من الأموال، حيث كان الطريق قبل ذلك يمر في مضيق لا يسمح إلا بمرور جمل واحد في أثر آخر[48].

وإستكمالاً لأعماله الخيرية لراحة الحجاج وأهل البلاد، أمر السلطان الناصر بتوفير مياه الشرب وسقاياته عبر إجراء عين ماء مما يلي جبل حراء وإيصالها لمكة وبنفقة بلغت خمسة آلاف درهم وكانت تعرف بعين جبل ثقبة سنة 727هـ/1329م، كما إشترى السلطان موضع عند باب مكة من أمير مكة وأقام عليها المطهرة ووقف الأعمال البر عليها فكانت أعظم المطاهر التي في مكة نفعاً، وجدد المسجد الحرام أبوابه مثل باب إبراهيم، ثم أمر بإقامة رباطاً في المسعى من مكة على أرض المطهرة عُرف برباط العباس لإيواء الفقراء[49].

ومن أعماله أيضاً أنه حين علم ان الماء إنقطع عن بركة خليص التي يردها الحجاج، أرسل خمسة آلاف درهم لإجراء الماء من العين إليها وجعلها مقررة في كل سنة لصاحب خليص[50]، كما أقطع صاحب مكة الشريفة ثلثي قرية دماميل من قرى صعيد مصر، في مقابل إيصال المكس المتعلق بالمأكول في مكة، تخفيفا عن كاهل الرعية والزائرين للحرمين[51].

وأرسل السلطان سنة 725هـ/1324م، جماعة من البنائين إلى مكة المكرمة، وأجرى بها عين ما تعرف بعين بازان فحصل لأهل مكة غاية النفع[52].

كما وسع المسجد النبوي الشريف وزاد به رواقين في الصحن في من جهة القبلة، فإتسع المسجد وعم نفعهما سنة 729هـ/1328م[53].

وفي حجته الثالثة سنة 732هـ/1334م، أكثر السلطان محمد من أعمال البر، ومنها إهتمامه بجمل ورعاية وإطعام المحتاج والفقير والمتأخر عن الركب المصري والشامي بواسطة ركوبات السبيل والتكفل بنفقاته التي إنعكست على مدى حب الرعية له وتقديرها، كما أمر بعمل باب الكعبة من خشب السنط الأحمر وعليه صفائح الفضة بمبلغ خمس وثلاثون ألف وثلاث مائة ألف درهم مكتوب عليها أسم السلطان الناصر[54].

وفي السياق ذاته، أولت النخبة السياسية للجراكسة إهتماماً كبيراً ببلاد الحرمين، وتسابق العديد من سلاطينها على تقديم الصدقات والجزيات للحجاج وأهل البلاد ونذكر منهم على سبيل المثال، مثل السلطان الظاهر برقوق، والأشرف برسباي، والسلطان جقمق، والأشرف قايتباي الذي أوقف الكثير من القرى والضياع في مصر، تحمل غلاتها وترسل بلاد الحرمين فتوزع عليهم حتى يأخذ كل شخص ما يكفيه من المؤنة طول السنة، فكانت حصة كل شخص سبعة أرادب في السنة ولم يفرق في توزيعها بين الصغير والكبير وبين الحر والعبد[55].

وفي حجته سنة 884هـ/1479م، فرق على أهل المدينة المنورة ستين ألف دينار، وأوقف عده أماكن في القاهرة يستفاد من ريعها لعمل الدشيشة وتوزيع الخبز على الفقراء يومياً[56].

2- كسوة الكعبة المشرفة

عملت النخبة المملوكية على ترسيخ نفوذها بالحجاز لا سيما في الحرمين الشريفين عبر تبنيها مسؤولية كسوة الكعبة المشرفة، إذ إعتبرت ذلك من أبرز رموز السيادة الدينية والرعاية السياسية للعالم الإسلامي، بالنظر إلى أن الحجاز كان جزءاً من الدولة المملوكية، فقد أدرجت صناعة الكسوة ضمن مهام الدولة وعدها سلاطين المماليك واجباً حصرياً لا ينبغي أن ينازعهم فيه أحد[57].

وقد بدأ هذا التوجه بشكلٍ واضحٍ وجلي منذ عهد السلطان الظاهر بيبرس سنة 661هـ/1262م، الذي أرسل أول كسوة من مصر إلى مكة المكرمة، ليكرس بذلك تقليداً إستمر طوال الحقبة المملوكية، وقد أعتبر المماليك كسوة الكعبة وعمارتها دليلاً على مكانتهم المركزية في العالم الإسلامي، فتمسكوا بهذا الدور بشدة وواجهوا محاولات التعدي عليه بكلٍ حزم حتى أنهم لم يترددوا في إستخدام القوة لردع أي طرف يسعى لمشاركة هذا الشرف أو منافستهم عليه[58].

وبالفعل جرت عدة محاولات لإرسال كسوة الكعبة من قبل عدة دول بالعهد المملوكي، إلا أن قوة المماليك آنذاك حالة دون ذلك ومنها محاولة صاحب اليمن سنة 751هـ/1350م، إلا أنه تم القبض عليه وأرسل مصفداً إلى القاهرة[59]، وفي محاولة ثانية أرسل اليمنيون الكسوة إلى الكعبة سنة 781هـ/1383م،

فتصدى لها أمير الحجاج المملوكي وأمير مكة فحالوا دون ذلك ورجع حجاج اليمن ومعهم كسوتهم[60] إلى بلادهم.

وفي الحقبة الجركسية حاولوا حكام العراق وفارس أن يكسوا الكعبة المشرفة، ففي سنة 836هـ/1432م، أرسل ملك الشرق شاه رخ إلى السلطان المملوكي برسباي يطلب منه كسوة الكعبة، لكن السلطان المملوكي منعه من ذلك، وأرسل إليه بأن لا تكسى الكعبة إلا من قبل المصريين[61]، وإستمرت محاولات شاه رخ من أجل كسوة الكعبة حتى بعد وفاة الأشرف برسباي، إذ أرسل سنة 848هـ/1444م، إلى السلطان الظاهر جقمق يطلب منه السماح بكسوة الكعبة، فوافق السلطان على ذلك ورأى "أن هذه قربة، ويجوز أن يكسو الكعبة كائن من كان"[62]. وفي السياق ذاته أرسل والي العراق وفارس، حسن الطويل كسوة الكعبة المشرفة، وأمر أهل مكة والمدينة أن يقيموا الخطبة بأسمه، إلا أن ذلك لم يتحقق فقد إستطاع السلطان قايتباي من القبض على أصحاب الطويل وسجنهم[63].

وخلاصة ما تقدم نلاحظ أن النخبة السياسية لدولة المماليك والمتمثلة في سلاطينها بذلوا كل الجهود من أجل التمسك بكسوة الكعبة والسيطرة عليها ولو كانت أسمية لإضفاء طابع الحماية على الأماكن المقدسة، من أجل أن تكون نظرة المسلمين إليهم نظرة إحترام وإعتزاز، وقد أصبحت كسوة الكعبة ظاهرة دينية يحرص عليها المماليك كل سنة وكأنها رمز من رموز الحج خلال تلك الحقبة.

3- محمل الحج السلطاني "دوران المحمل"

من المظاهر الشعبية التي إشتهرت بها مصر والشام أن يحتفل الناس بدوران المحمل في السنة مرتين، الأولى في شهر رجب، والثانية في شهر شوال، فعرفت الأولى بدوران المحمل الرجبيي[64]، وأول من إستحدثها في مصر السلطان الظاهر بيبرس سنة 675هـ/1277م[65]، لإعلام الناس "أن الطريق من مصر إلى الحجاز آمنة، وأن من شاء يحج فلا يتأخر لخشية خوف الطريق"[66]، والثانية تكون بعد عيد الفطر في منتصف شوال، فيخرج المحمل ماراً في وسط القاهرة في زينة حافلة وحفاوة تامة والحمّالون يحملون على رؤوسهم الكسوة ويستعرضون أمام السلطان في جهة القلعة ثم يمكثون يوماً أو أكثر، ثم يخرج المحمل من القاهرة في زينته إلى بركة الحاج شمال القاهرة، فيجتمع الركب للإستعداد للرحيل[67].

ويصف لنا السيوطي خروج المحمل من مصر بقوله "فيخرج المركب من مصر بالمحمل السلطاني والسبيل المسبل للفقراء والضعفاء والمنقطعين بالماء والزاد والأشربة والأدوية والعقاقير والأطباء والكحالين والمجبرين والأدلاء والأئمة والمؤذنين والأمراء والجند والقاضي والشهود والدواوين والأمناء ومغسل الموتى،في أكمل زي وأتم أبهة، وإذا نزلوا منزلاً أو رجلوا مرجلاً تدق الكوسات وينفر النفير يؤذن بالرحيل والنزول"[68].

وتجدر الإشارة إلى أن دوران المحمل ظل قائماً حتى نهاية الدولة المملوكية، ولم يبطل إلا مرة واحدة قبل السلطان إينال[69] فأعاده سنة 857هـ/1453م[70]، ثم أُلغي مرة أخرى سنة 872هـ/1467م، من دولة الظاهر خشقدم[71] ، فطواه النسيان نحو أربعين سنة، حتى عاده السلطان الغوري سنة 909هـ/1503م، وجعله من تقاليد الدولة[72].

ويلاحظ من خلال إستعراض الجهود التي بذلتها النخبة السياسية في تنظيم وتسيير المحمل أن هذا التقليد لم يكن مجرد مظهر ديني أو طقس تعبدي بقدر ما كان يحمل في طياته أبعاداً سياسية واضحة، فقد حرصت النخبة المملوكية على إستمرار دوران المحمل وإبرازه كرمز ديني ذي طابع رسمي في مسعى لترسيخ شرعيتها السياسية عبر توظيف الرموز الدينية التي تؤكد إرتباط الدولة بالإسلام ورعايتها لمقدساته، وعبر ذلك أرادت النخبة توجيه رسالة ضمنية إلى الداخل والخارج بأنها الحامية للإسلام وخادمة للحرمين الشريفين، وهو ما أكتسبها إحتراماً كبيراً بين العامة والخواص، كما منحها مكانة سامية في العالم الإسلامي، وهكذا شكل دوران المحمل أداة سياسية بإمتياز، إستخدمها المماليك لتثبيت نفوذهم ومنح حكمهم صبغة دينية تعزز من مشروعهم السياسي.

خامساً: حمل راية الجهاد

إن من أبرز الأسلحة التي إعتمدتها النخبة السياسية لإكتساب الشرعية الدينية تبنيها لخطاب الجهاد الإسلامي، لا سيما في مواجهة الصليبيين والمغول، فقد قدمت نفسها كحامية للإسلام والمسلمين ونجحت من خلال هذا الدور في تحقيق إلتفاف شعبي وديني واسع، منحها بعداً رمزياً عميقاً بإعتبار الوارث الشرعي للأمة الإسلامية.

ظهر المماليك بوصفهم حماة الإسلام والمدافعين عن دياره متخذين من الجهاد سبيلاً لتأكيد مشروعيتهم أمام المجتمع الإسلامي، وقد تجلى هذا الدور بشكلٍ واضح في تصديهم البطولي للحملة الصليبية السابعة سنة 647هـ/1249م، بقيادة لويس التاسع ملك فرنسا[73]، والتي إستهدفت مصر تحديداً في معركة المنصورة أظهر المماليك بقيادة الظاهر بيبرس شجاعة منقطعة النظير، أدت إلى هزيمة القوات الصليبية وأسر الملك الفرنسي نفسه، مما مثل إنعطافة إستراتيجية أسهمت في ترسيخ حضورهم السياسي والعسكري من خلال هذا الإنتصار بدأ المماليك يفرضون أنفسهم كقوة مركزية جديدة في العالم الإسلامي تُعلي من قيمة الجهاد وتربطه بسلطتهم الناشئة[74].

كما إرتفع شأن المماليك في نظر المسلمين بعد إنتصارهم في معركة عين جالوت سنة 658هـ/1260م[75]، بعد أن تقاعس أمراء البيت الأيوبي عن صد المغول، بل تواطئ البعض منهم مع المغول، أفقد بني أيوب أي حق شرعي لهم في الملك، وجعلهم يبدون في نظر المعاصرين لهم في صورة القوة المتداعية غير الجديرة بحكم المسلمين، في حين كانت دولة المماليك الناشئة بحاجة إلى دعامة تعتمد

عليها في البقاء في الحكم، فأنتصار المماليك في عين جالوت جعل المجتمع المصري والشامي ينسون أصلهم غير الحر، ويتناسون أنهم في حقيقة أمرهم مغتصبون للعرش من سادتهم من بني أيوب، كما لم يعد المجتمع الإسلامي يذكر إلا شيئاً واحداً أنهم أنقذوهم من المغول، وأن بقاءهم بالحكم إنما هو ضرورة لابد منها لحماية دار الإسلام ومواجهة أعدائه، وقد شكل هذا الإنتصار في نظر الكثيرين بمثابة إنتقال مشروع بقيادة الدولة من الأيوبيين إلى المماليك[76].

ثم تابع المماليك طوال فترة حكمهم في العصرين البحري والبرجي رفع راية الجهاد، حتى أنهم إستطاعوا من طرد الصليبيين نهائياً من بلاد الشام بعد تحرير مدينة عكا سنة 691هـ/1291م[77]، وملاحقة فلولهم إلى جزيرة قبرص ورودس[78]، وتصدوا لمحاولات المغول على بلاد الشام ومصر في عهد تيمورلنك ومن جاء بعده[79].

ويعلق فيليب حتي على حمل راية الجهاد من قبل المماليك بقوله "وقد أدوا إلى الإسلام خدمتين: الأولى أنهم حرروا سوريا ومصر من بقايا الصليبيين والثانية أنهم أوقفوا الزحف المخيف الذي قامت به قبائل المغول والتتر بقيادة هولاكو وتيمورلنك ولولا ذلك لجاز أن يكون سبيل الحضارة والتاريخ في غرب آسيا ومصر برمته غير اليوم"[80].

كما يمكننا أن نلمس البعد الديني في معارك المماليك من خلال سلوك سلاطينهم فعلى سبيل المثال لا الحصر عندما إشتدت المعركة "عين جالوت" ألقى المظفر قطز خوذته عن رأسه وصرخ بأعلى صوته "وا إسلاماه"، مستنهضاً بذلك همم جنوده، ومذكراً إياهم بأنهم يخوضون معركة للدفاع عن الدين وليس فقط عن الأرض أو السلطنة[81].

وقد بلغ الحماس بالسلطان أن صرخ صرخة عظيمة سمعه معظم العسكر وهو يقول "يا الله أنصر عبدك قطز على التتار"، فكان لهذا المشهد وقع كبير على نفوس الجنود حيث تقوت عزائمهم وإندفعوا بصدقٍ في القتال حتى تحقق لهم النصر[82].

ولم يكن البعد الديني مقتصراً على الأقوال والمواقف الحماسية فحسب بل تجلى في التخطيط الزمني للمعركة، إذ إختار السلطان أن يكون يوم المعركة هو يوم الجمعة الخامسة والعشرون من رمضان، وهو توقيت ذو دلالة دينية كبيرة لما فيه من فضائل الصيام والعبادة فضلاً عن تزامنه مع صلاة الجمعة التي يستجاب فيها الدعاء، وقد حرص السلطان على أن يتزامن اللقاء مع العدو وقت الصلاة، ليتوجه المسلمون بالدعاء للمجاهدين بالنصر ويعمق فيهم الشعور بأنهم يؤدون فريضتين عظيمتين في آن واحد فريضة الجهاد وفريضة الصوم[83].

وهكذا يتضح لدينا أن سلاطين المماليك، كانوا يوظفون الدين كعامل تعبوي وسياسي وإستراتيجي، يستثيرون به المشاعر الدينية للجند والمجتمع، ويؤكدون من خلاله شرعية قتالهم قدسية معركتهم، مما أضفى على حروبهم طابعاً دينياً قوياً رسخ في الوجدان الإسلامي أهمية تلك اللحظات التاريخية.

ومن الدلالات البعد الديني في الحملات العسكرية وجهاد المماليك ما يظهر في مراسلاتهم التي تضمنت الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التمسك بالشريعة الإسلامية لطلب النصر[84]، كما يتجلى هذا البعد في لجوءهم إلى إستشارة العلماء والفقهاء في أمر الجهاد، وفي حثهم الجنود على التحلي بالصبر والتقوى فضلاً عن أنهم كانوا يدعون العامة إلى الإكثار من الدعاء للسلطان وجيشه بالنصر، وهو ما يبرز الطابع الديني الواضح في خطابهم وسلوكهم خلال تلك الحملات[85].

ومن أبرز مظاهر توظيف البعد الديني لدى سلاطين المماليك إصطحابهم للخليفة العباسي والقضاة الأربعة في سوح القتال في محاولة لإضفاء طابع ديني على تحركاتهم، وعلى سبيل المثال عندما خرج السلطان المملوكي الغوري لملاقاة العثمانيون في معركة مرج دابق سنة 922هـ/1516م، إصطحب معه الخليفة العباسي المتوكل على الله والقضاة الأربعة، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل حرص الغوري على الإيحاء بطابع روحاني يحيط به، فقد وقف في ميدان المعركة وحوله أربعون مصحفاً شريفاً محفوظة في أكياس من الحرير الأصفر، يحملها عدد من الأشراف، بينما أحاطت به جماعات من المتصوفة والأشراف يرفعون أعلاماً حمراء وخضراء[86]، وفي ذلك دلالة واضحة على توظيف الرموز الدينية من أجل تعزيز سلطتهم وكسب تأييد ديني وشعبي لمواقفهم السياسية والعسكرية.

وخلاصه ما تقدم تبين لنا بوضوح أن النخبة السياسية المملوكية، رغم إفتقارها للشرعية الوراثية والإجتماعية إستطاعت عبر أدوات دينية متعددة أن ترسخ مشروعها السياسي وتكسب حكمهما صفة الشرعية في نظر المجتمع المصري والشامي، وقد شكلت الخلافة العباسية والتعدد المذهبي، وتوسيع القضاء ورعاية الفقراء ورعاية الحجاج ورفع راية الجهاد محاور إستراتيجية في هذا المسار، كما لم تكن هذه الإجراءات مجرد مظاهر دينية شكلية بل كانت تمثل سياسة واعية تهدف إلى دمج الدين في صلب شرعية الحكم، وكسب تأييد كل من العامة والنخبة الدينية على حدٍ سواء، وقد نجحوا بفضل هذه السياسات في تأسيس دولة دامت قروناً إستطاعت أن تحظى بمكانة في العالم الإسلامي.

الخاتمة

1- يتضح من خلال الدراسة أن الدولة المملوكية واجهت منذ نشأتها تحدياً كبيراً يتمثل في غياب الأسس التقليدية للشرعية السياسية، الأمر الذي دفع النخبة السياسية والعسكرية إلى البحث عن وسائل بديلة لترسيخ حكمها وكسب اعتراف المجتمع الإسلامي.

2- أسهم إحياء الخلافة العباسية في القاهرة في منح الدولة المملوكية غطاءً دينياً مهماً، إذ أصبح السلاطين يحكمون بتفويض من الخليفة العباسي، الأمر الذي أضفى على سلطتهم طابعاً شرعياً ورسخ مكانتهم في العالم الإسلامي.

3- أدى تبني نظام التعدد المذهبي في القضاء إلى توسيع قاعدة القبول الاجتماعي لحكم المماليك، إذ أتاح هذا النظام تمثيل المذاهب السنية الأربعة في القضاء، مما أسهم في تعزيز صورة الدولة بوصفها حامية للشريعة الإسلامية.

4- لعبت السياسات الدينية التي انتهجها سلاطين المماليك، مثل رعاية الحرمين الشريفين وتنظيم الحج وإحياء المناسبات الدينية وتبني الألقاب ذات الدلالات الإسلامية، دوراً مهماً في تعزيز البعد الديني للدولة وترسيخ شرعية الحكم.

5- أسهم تبني المماليك لخطاب الجهاد ضد الصليبيين والمغول في تعزيز مكانتهم بوصفهم حماة الإسلام، مما أكسبهم تأييداً واسعاً من المجتمع الإسلامي، وساعدهم على تثبيت حكمهم وبناء دولة استمرت لقرون عدة.

الهوامش

(1) المقريزي، أحمد بن علي بن عبد القادر (ت: 845ه/1441م). السلوك لمعرفة دول الملوك، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية (بيروت، 1997م)، ج1، ص531.

(2) أحمد إبن طولون: أبو العباس إبن طولون التركي، كان والده مملوكاً أرسله نوح إبن أسد الساماني عامل بخارى إلى الخليفة المأمون، ولد أحمد في بغداد ونشأ نشأة دينية وخدم في الثغور فترة من حياته في مدينة طرطوس، تزوجت والدته بعد وفاة والده الأمير بايكباك التركي الذي عينه الخليفة المعتز والياً على مصر سنة (254ه/868م)، فأرسل أحمد لتولي حكمها بالنيابة عنه، ساعدته الظروف السياسية والاقتصادية المتدهورة في تثبيت أقدامه بعد ضم الثغور الشامية له، فأعلن إنفصاله عن الخلافة العباسية مؤسساً دولته التي إستمرت في مصر والشام ما يقارب الأربعين سنة، توفي سنة (270ه/884م). البلوي، أبو محمد عبد الله إبن محمد المريني (ت: بعد 330ه/941م). سيرة أحمد إبن طولون، تحقيق: محمد كرد علي، مكتبة الثقافة الدينية (القاهرة،1998م)، ص33؛ إبن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد إبن محمد (ت: 681ه/1282م). وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر (بيروت،1994م)، ج1، ص173.

(3) إبن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم (ت: 630ه/1232م). الكامل في التاريخ، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي (بيروت،1997م)، ج6، ص415؛ حسن، زكي محمد، مصر والحضارة الإسلامية، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة (القاهرة،2012م)، ص19.

(4) محمد إبن طغج: أبو بكر محمد إبن طغج إبن جف، أحد أبرز القادة العسكريين الترك، الذي ولد في بغداد سنة (268ه/882م)، عرف بقوته وحنكته السياسية حتى أطلق عليه الخليفة العباسي (الراضي بالله) لقب الإخشيد، وتعني لقب ملوك فرغانة، تكريماً له على ما قدمه للدولة العباسية من خدمة وحماية من الأخطار الخارجية، تولى ولاية مصر سنة (323ه/935م)، لتبدأ فترة حكمه التي إتسمت بالقوة والإستقلال الإداري مع التبعية الأسمية للخلافة، ومن ثم إعلان إنفصاله عن الخلافة مؤسساً الإمارة الإخشيدية في مصر والشام، توفي في دمشق سنة (334ه/945م)، بعد أن حكم مصر والشام نحو إحدى عشرة سنة. إبن خلكان، وفات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ج5، ص56؛ إبن العماد، شهاب الدين أبي الفلاح عبد الحي بن أحمد (ت: 1089ه/1687م)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، دار بن كثير (بيروت، 1992م)، ج4، ص188.

(5) إبن الأثير، الكامل في التاريخ، ج7، ص133.

(6) شمس الدين البرلي: وهو أحد مماليك الملك الأيوبي العزيز محمد صاحب حلب، ثم أصبح فيما بعد من مماليك الناصر يوسف عبد العزيز وبعد إنتصار المماليك في معركة عين جالوت عينه السلطان قطز على الساحل الفلسطيني وبيسان والناصرة. أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل بن علي (ت: 732ه/1331م)، المختصر في أخبار البشر، المطبعة الحسينية المصرية (د.م، د.ت)، ج3، ص206.

(7) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت: 911ه/1505م)، تاريخ الخلفاء، تحقيق: حمدي الدمرداش، مكتبة نزار مصطفى الباز (القاهرة،2000م)، ص724.

(8) الأمير عيسى بن مهنا: وهو الأمير عيسى بن مهنا بن مانع بن حديثة بن فضل بن الأمير ربيعة الطائي ملك العرب وزعيم آل فضل في الشام، كان ملكاً شجاعاً مقداماً، عرف بمنزلته عند السلطان الظاهر بيبرس، توفى سنة (683ه/1284م)، الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (ت: 748ه/1347م)، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط3، مؤسسة الإرسال (د.م – 1985م)، ج14، 231.

(9) الدواداري، أبو بكر بن عبد الله بن إيبك (ت: 736ه/1335م)، كنز الدرر وجامع الغرر، (الدر المطلوب في أخبار ملوك بني أيوب)، تحقيق: سعيد عبد الفتاح عاشور، مركز ودود للمخطوطات (د.م ،1972م)، ج8، ص87.

(10) الأمير أبي العباس أحمد: وهو أحمد بن حسن بن أبي بكر الأمير علي القبي بن الراشد بن المسترشد، كان ممن نجا من المغول عند إستيلائهم على بغداد (661ه/1263م)، وظل فيها حتى توفى سنة (701ه/1301م). إبن دقماق، إبراهيم بن محمد (ت: 809ه/1406م)، الجوهر الثمين في سيرة الملوك والسلاطين، تحقيق: محمد كمال الدين، عالم الكتب (بيروت، 1985م)، ج1، ص199-200.

(11) أحمد إبن الإمام الظاهر: أبو القاسم أحمد إبن الظاهر بالله محمد إبن الناصر لدين الله إبن الخليفة المستضيء، أول خلفاء بني العباس في القاهرة، فر من بغداد بعد إجتياح المغول لها وأتجه إلى مصر، فأستقبله السلطان الظاهر بيبرس بالقاهرة سنة (659ه/1260م)، وبايعه بالخلافة ليعيد إحياء الخلافة العباسية من جديد بعد إنقطاعها، عرف بلقب الخليفة الأسود نظراً لسمرة بشرته الشديدة، لم يدم حكمه سوى بضعة أشهر، حيث قاد جيشاً لمحاربة المغول لإستعادة بغداد، ولكنه أستشهد في المعركة قرب (هيت) سنة (660ه/1261م) وبموته بدأت حقبة الخلافة الصورية التي إستقرت في كنف المماليك بمصر. إبن تغري بردي، أبو المحاسن يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري (ت: 874ه/1169م)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ط1، مطبعة دار الكتب المصرية (القاهرة، 1932م)، ج7، ص109؛ الديار بكري، حسين إبن محمد إبن الحسن (ت: 966ه/1558م)، تاريخ الخميس في أحوال أنفس النفيس، دار صادر (بيروت، د.ت)، ج2، ص378.

(12) إبن عبد الظاهر، أبو الفضل محي الدين عبد الله (ت: 692ه/1292م)، الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر، تحقيق: عبد العزيز الخويطر (الرياض، 1976م)، ص99.

(13) إبن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج7، ص109-110.

(14) إبن عبد الظاهر، الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر، ص104.

(15) المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج1، ص547.

(16) السيوطي، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي (القاهرة،1988م)، ج2، ص94.

(17) القلقشندي، أبو العباس أحمد بن علي (ت: 821ه/1418م)، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، دار الكتب العلمية (بيروت، د.ت)، ج10، ص64.

(18) الخليفة المستكفي بالله: أبو الربيع سليمان إبن الحاكم بأمر الله، بويع بالخلافة بعهد من أبيه في جمادي الأولى سنة (701ه/1301م)، وعمره عشرون سنة، وقرئ تقليده بعد عزاء والده وخطب له على المنابر على العادة وسكن مكان والده، ساءت علاقته بالسلطان الناصر محمد سنة 736ه/1335م، وأمره بسكن قلعة الجبل فسكن بها أربعة أشهر وسبعة عشر يوماً ثم رسم له يوم السبت 12 ذي الحجة من سنة 736ه/1335م، بالتوجه نحو قوص والسكن بها، أقام بها حتى وفاته في مستهل شعبان سنة (741ه/1340م). الديار بكري، تاريخ الخميس في أحوال أنفس النفيس، ج2، ص381.

(19) إبن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر (ت: 774ه/1372م)، البداية والنهاية، تحقيق: علي بكري، دار إحياء التراث العربي (د.م ، 1988م)، ج14، ص54.

(20) المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج3، ص217.

(21) قوص: مدينة كبيرة في صعيد مصر، بينها وبين الفسطاط إثنى عشر يوماً، وأهلها أصحاب ثروة واسعة. ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله (ت: 726ه/1228م)، معجم البلدان، ط2، دار صادر (بيروت، 1995م)، ج4، ص413؛ اليوسفي، موسى بن محمد بن يحيى (ت: 759ه/1358م)، نزهة الناظر في سيرة الملك الناصر، تحقيق: أحمد حطيط، عالم الكتب (بيروت،1986م)، ص363.

(22) إبن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي (ت: 852ه/1449م)، أنباء الغمر بأنباء العمر، تحقيق: حسن حبشي، لجنة إحياء التراث الإسلامي (مصر،1969م)، ج1، ص275.

([23]) إبن شاهين، غرس الدين خليل (ت: 873ه/1468م)، زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية (بيروت، د.ت)، ص75.

([24]) ماجد، عبد المنعم، نظم دولة سلاطين المماليك ورسومهم في مصر، ط2، مكتبة الإنجلو مصرية (القاهرة،1982م)، ج1، ص94.

([25]) إبن إياس، محمد بن أحمد (ت: 930ه/1524م)، بدائع الزهور في وقائع الدهور، تحقيق: محمد مصطفى، دار إحياء الكتب العربية (القاهرة، 1975م)، ج1، ص321.

([26]) سليم، محمود رزق، عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي، مكتبة الآداب بالجماميز (القاهرة، د.ت)، ج2، ص64.

([27]) عرنوس، محمود بن محمد، تاريخ القضاء في الإسلام، المطبعة الأهلية الحديثة (القاهرة، د.ت). ، ص107.

([28]) القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، ج6، ص120.

([29]) حسن، علي إبراهيم، دراسات في تاريخ المماليك البحرية وفي عصر الناصر محمد، مكتبة النهضة المصرية (القاهرة، 1944م)، ص184.

([30]) إبن عبد الظاهر، تشريف الأيام والعصور في سيرة الملك المنصور، تحقيق: مراد كامل، الشركة العربية للطباعة والنشر (القاهرة، 1961م)، ص157.

([31]) إبن حبيب، الحسن بن عمر بن الحسن (ت: 779ه/1377م)، تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه، تحقيق: محمد محمد أمين، مطبعة دار الكتب (القاهرة،1976م)، ج1، ص385.

([32]) عاشور، سعيد عبد الفتاح، نظم الحكم والإدارة، مؤسسة الحضارة العربية الإسلامية، دار الفارس للنشر وتوزيع (القاهرة،1995م)، ص356.

([33]) الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر، ص142.

([34]) إبن حبيب، تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه، ج1، ص385.

([35]) القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، ج10، ص59.

([36]) القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، ج7، ص407.

([37]) اليونيني، قطب الدين أبو الفتح موسى (ت: 726ه/1325م)، ذيل مرآة الزمان، ط2، دار الكتاب (القاهرة، 1992م)، ج2، ص195.

([38]) السيوطي، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، ج2، ص83.

([39]) إبن عبد الظاهر، الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر، ص200.

([40]) السمهودي، علي بن عبد الله بن أحمد (ت: 911ه/1505م)، وفاء الوفاء بأخبار دار المصطفى، دار الكتب العلمية (بيروت،1998م)، ج2، ص16.

([41]) المقريزي، الذهب المسبوك في ذكر من حج من الخلفاء والملوك، تحقيق: جمال الدين الشيال، مكتبة الثقافة الدينية (بور سعيد،2000م). ، ص119-122.

([42]) السيوطي، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، ج2، ص84.

([43]) السمهودي، وفاء الوفاء بأخبار دار المصطفى، ج2، ص157.

([44]) القحطاني، راشد سعد، أوقاف السلطان الأشرف شعبان على الحرمين، مكتبة الملك فهد الوطنية (الرياض،1994م)، ص37.

([45]) إبن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تحقيق: محمد عبد المعيد، ط3، مجلس دائرة المعارف العثمانية (حيدر آباد،1972م)، ج4، ص305.

([46]) المقريزي، الذهب المسبوك في ذكرى من حج من الخلفاء والملوك، ص130.

([47]) إبن إياس، بدائع الزهور في وقائع الدهور، ج1، ص450.

([48]) المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج3، ص19.

([49]) إبن الجزري، شمس الدين محمد بن إبراهيم (ت: 738ه/1337م)، حوادث الزمان وأنبائه ووفيات الأكابر والأعيان من أنبائه (تاريخ إبن الجزري)، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، المكتبة العصرية (بيروت،1998م)، ج2، ص257.

([50]) المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج3، ص23.

([51]) الفاسي، محمد بن أحمد بن علي (ت: 832ه/1429م)، شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام، دار الكتب العلمية (بيروت،2000م)، ج2، ص295.

([52]) إبن إياس، بدائع الزهور في وقائع الدهور، ج1، ص457.

([53]) السمهودي، وفاء الوفاء، ج2، ص605.

(54) الفاسي، العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية (بيروت،1998م)، ج1، ص220.
(55) النهروالي، محمد بن أحمد (ت: 990ه/1582م)، الأعلام بأعلام بيت الله الحرام، تحقيق: هشام عبد العزيز عطا، المكتبة التجارية (مكة المكرمة،1999م)، ص247.
(56) بدر شيني، أحمد هاشم أحمد، أوقاف الحرمين الشريفين في العصر المملوكي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى (مكة المكرمة،2001م)، ص101.
(57) القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، ج4، ص58.
(58) حلمي، إبراهيم، كسوة الكعبة المشرفة وفنون الحجاج، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية (القاهرة،1994م)، ص46.
(59) إبن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج10، ص226-227.
(60) المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج2، ص157.
(61) إبن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج14، ص368.
(62) إبن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج15، ص364.
(63) إبن إياس، بدائع الزهور في وقائع الدهور، ج3، ص88.
(64) إبن إياس، بدائع الزهور في وقائع الدهور، ج1، ص366.
(65) السيوطي، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، ج2، ص84.
(66) إبن حجر العسقلاني، أنباء الغمر بأبناء العمر، ج3، ص402.
(67) سليم، موسوعة عصر سلاطين المماليك، ج1، ص144.
(68) السيوطي، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، ج2، 273.
(69) السلطان إينال: الملك الأشرف أبو النصر إبن عبد الله سيف الدين الظاهري الناصري العلائي المعروف بالأجرود، ولد سنة (784ه/1382م)، تولى نيابة غزة ثم الرها، بويع بالسلطنة سنة 857ه/1453م، وتلقب بالملك الأشرف، خلع نفسه من السلطنة بعد أن حكم ثماني سنوات تميزت بالفتن والإضطراب، توفي سنة (865ه/1460م). إبن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج16، ص57؛ السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن (ت: 902ه/1496م)، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، دار مكتبة الحياة (بيروت، د.ت)، ج2، ص328.
(70) إبن إياس، بدائع الزهور في وقائع الدهور، ج2، ص314.
(71) الظاهر خشقدم: أبو سعيد سيف الدين إبن عبد الله الناصري المؤيدي أحد المماليك الذين جلبوا إلى مصر سنة 815ه/1412م، إشتراه الملك المؤيد ثم أعتقه، ترقى عدة وظائف عسكرية في عهد السلطان جقمق، ثم ولاه الأشرف إينال أمير سلاح ثم أصبح أتابك العسكر في عهد المؤيد أحمد إبن إينال، نودي به سلطاناً سنة 865ه/1469م، توفى في العاشر من ربيع الأول سنة (872ه/1467م). السخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ج3، ص175-176؛ إبن إياس، بدائع الزهور في وقائع الدهور، ج2، ص196.
(72) إبن إياس، بدائع الزهور في وقائع الدهور، ج4، ص59-60.
(73) المنصوري، بيبرس (ت: 725ه/1324م)، التحفة المملوكية في الدولة التركية، نشر وتقديم: عبد الحميد صالح حمدان، ط1، دار المصرية اللبنانية (القاهرة، 1978م)، ص25.
(74) المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج1، ص455.
(75) العيني، بدر الدين محمود بن أحمد (ت: 855ه/ 1451)، عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان، تحقيق: محمد محمد أمين، الهيئة العامة للكتاب (القاهرة، 1988م)، ص61.
(76) عاشور، العصر المماليكي في مصر والشام، ط2، دار النهضة العربية (القاهرة،1976م)، ص35.
(77) أبو الفداء، المختصر في أخبار البشر، ج4، ص25.
(78) إبن شاهين، زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك، ص122؛ سعيد، إبراهيم حسن، البحرية في عصر سلاطين المماليك، دار المعارف (القاهرة،1983م)، ص274.
(79) إبن الفرات، ناصر الدين محمد بن عبد الرحيم (ت: 807ه/1405م)، تاريخ إبن الفرات، تحقيق: قسطنطين رزق، المطبعة الأمريكانية (بيروت، 1942م)، مج9، ج2، ص382.
(80) تاريخ سورية ولبنان وفلسطين، ترجمة: كمال اليازجي، مراجعة جبرائيل جبور، دار الثقافة (بيروت،1983م)، ج2، ص268.
(81) المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج1، ص517.
(82) المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج1، ص517.
(83) عاشور، فايد حماد، الجهاد الإسلامي ضد الصليبيين والمغول في العصر المملوكي، جروس برس (لبنان،1995م)، ص121.

([84]) القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، ج7، ص153-154.
([85]) الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: بشار معروف، دار العربي الإسلامي (بيروت، 2003م)، ج14، ص677؛ المقريزي، السوك لمعرفة دول الملوك، ج2، ص358-359.
([86]) ابن إياس، بدائع الزهور في وقائع الدهور، ج5، ص68-69.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر الأولية

- ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم (ت: 630ه/1232م).
1- الكامل في التاريخ، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي (بيروت،1997م).
- ابن إياس، محمد بن أحمد (ت: 930ه/1524م).
2- بدائع الزهور في وقائع الدهور، تحقيق: محمد مصطفى، دار إحياء الكتب العربية (القاهرة، 1975م).
- البلوي، أبو محمد عبد الله إبن محمد المريني (ت: بعد 330ه/941م).
3- سيرة أحمد إبن طولون، تحقيق: محمد كرد علي، مكتبة الثقافة الدينية (القاهرة،1998م).
- إبن تغري بردي، أبو المحاسن يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري (ت: 874ه/1169م).
4- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ط1، مطبعة دار الكتب المصرية (القاهرة، 1932م).
- إبن الجزري، شمس الدين محمد بن إبراهيم (ت: 738ه/1337م).
5- حوادث الزمان وأنبائه ووفيات الأكابر والأعيان من أنبائه (تاريخ إبن الجزري)، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، المكتبة العصرية (بيروت،1998م).
- إبن حبيب، الحسن بن عمر بن الحسن (ت: 779ه/1377م).
6- تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه، تحقيق: محمد محمد أمين، مطبعة دار الكتب (القاهرة،1976م).
- إبن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي (ت: 852ه/1449م).
7- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تحقيق: محمد عبد المعيد، ط3، مجلس دائرة المعارف العثمانية (حيدر آباد،1972م).
8- أنباء الغمر بأنباء العمر، تحقيق: حسن حبشي، لجنة إحياء التراث الإسلامي (مصر،1969م).
- إبن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد إبن محمد (ت: 681ه/1282م).
9- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر (بيروت،1994م).
- إبن دقماق، إبراهيم بن محمد (ت: 809ه/1406م).
10- الجوهر الثمين في سيرة الملوك والسلاطين، تحقيق: محمد كمال الدين، عالم الكتب (بيروت، 1985م).
- الدواداري، أبو بكر بن عبد الله بن إيبك (ت: 736ه/1335م).
11- كنز الدرر وجامع الغرر، (الدر المطلوب في أخبار ملوك بني أيوب)، تحقيق: سعيد عبد الفتاح عاشور، مركز ودود للمخطوطات (د.م ،1972م).
- الديار بكري، حسين إبن محمد إبن الحسن (ت: 966ه/1558م).
12- تاريخ الخميس في أحوال أنفس النفيس، دار صادر (بيروت، د.ت).
- الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (ت: 748ه/1347م).
13- سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط3، مؤسسة الإرسال (د.م – 1985م).
14- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: بشار معروف، دار العربي الإسلامي (بيروت، 2003م).
- السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن (ت: 902ه/1496م).
15- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، دار مكتبة الحياة (بيروت، د.ت).
- السمهودي، علي بن عبد الله بن أحمد (ت: 911ه/1505م).
16- وفاء الوفاء بأخبار دار المصطفى، دار الكتب العلمية (بيروت،1998م).
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت: 911ه/1505م).
17- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي (القاهرة،1988م).
تاريخ الخلفاء، تحقيق: حمدي الدمرداش، مكتبة نزار مصطفى الباز (القاهرة،2000م).
- إبن شاهين، غرس الدين خليل (ت: 873ه/1468م).

18- زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية (بيروت، د.ت).

- إبن عبد الظاهر، أبو الفضل محي الدين عبد الله (ت: 692ه/1292م).

19- الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر، تحقيق: عبد العزيز الخويطر (الرياض، 1976م).

20- تشريف الأيام والعصور في سيرة الملك المنصور، تحقيق: مراد كامل، الشركة العربية للطباعة والنشر (القاهرة، 1961م).

- إبن العماد، شهاب الدين أبي الفلاح عبد الحي بن أحمد (ت: 1089ه/1687م).

21- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، دار بن كثير (بيروت، 1992م).

- العيني، بدر الدين محمود بن أحمد (ت: 855ه/ 1451).

22- عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان، تحقيق: محمد محمد أمين، الهيئة العامة للكتاب (القاهرة، 1988م).

- الفاسي، محمد بن أحمد بن علي (ت: 832ه/1429م).

23- شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام، دار الكتب العلمية (بيروت،2000م).

24- العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية (بيروت،1998م).

- أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل بن علي (ت: 732ه/1331م).

25- المختصر في أخبار البشر، المطبعة الحسينية المصرية (د.ت).

- إبن الفرات، ناصر الدين محمد بن عبد الرحيم (ت: 807ه/1405م).

26- تاريخ إبن الفرات، تحقيق: قسطنطين رزق، المطبعة الأمريكانية (بيروت، 1942م).

- القلقشندي، أبو العباس أحمد بن علي (ت: 821ه/1418م).

27- صبح الأعشاب في صناعة الإنشاء، دار الكتب العلمية (بيروت، د.ت).

- إبن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر (ت: 774ه/1372م).

28- البداية والنهاية، تحقيق: علي بكري، دار إحياء التراث العربي (د.م ، 1988م).

- المقريزي، أحمد بن علي بن عبد القادر (ت: 845ه/1441م).

29- السلوك لمعرفة دول الملوك، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية (بيروت، 1997م).

الذهب المسبوك في ذكر من حج من الخلفاء والملوك، تحقيق: جمال الدين الشيال، مكتبة الثقافة الدينية (بور سعيد،2000م).

- المنصوري، بيبرس (ت: 725ه/1324م).

30- التحفة المملوكية في الدولة التركية، نشر وتقديم: عبد الحميد صالح حمدان، ط1، دار المصرية اللبنانية (القاهرة، 1978م).

31- زبدة الفكرة في تاريخ الهجرة، تحقيق: دونالد س. ريتشارد، مؤسسة حسيب دوغام (بيروت، 1998م).

- النهروالي، محمد بن أحمد (ت: 990ه/1582م).

32- الأعلام بأعلام بيت الله الحرام، تحقيق: هشام عبد العزيز عطا، المكتبة التجارية (مكة المكرمة،1999م).

- ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله (ت: 726ه/1228م).

33- معجم البلدان، ط2، دار صادر (بيروت، 1995م).

- اليوسفي، موسى بن محمد بن يحيى (ت: 759ه/1358م).

34- نزهة الناظر في سيرة الملك الناصر، تحقيق: أحمد حطيط، عالم الكتب (بيروت،1986م).

- اليونيني، قطب الدين أبو الفتح موسى (ت: 726ه/1325م).

35- ذيل مرآة الزمان، ط2، دار الكتاب (القاهرة، 1992م).

ثانياً: المراجع

- حسن، زكي محمد.

36- مصر والحضارة الإسلامية، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة (القاهرة،2012م).

- حسن، علي إبراهيم.

37- دراسات في تاريخ المماليك البحرية وفي عصر الناصر محمد، مكتبة النهضة المصرية (القاهرة، 1944م).

- حلمي، إبراهيم.

38- كسوة الكعبة المشرفة وفنون الحجاج، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية (القاهرة،1994م).

- سعيد، إبراهيم حسن.

39- البحرية في عصر سلاطين المماليك، دار المعارف (القاهرة،1983م).

- سليم، محمود رزق.

40- عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي، مكتبة الآداب بالجماميز (القاهرة، د.ت).

- عاشور، سعيد عبد الفتاح.

41- العصر المماليكي في مصر والشام، ط2، دار النهضة العربية (القاهرة،1976م).
نظم الحكم والإدارة، مؤسسة الحضارة العربية الإسلامية، دار الفارس للنشر وتوزيع

42- (القاهرة،1995م).

- عاشور، فايد حماد.

43- الجهاد الإسلامي ضد الصليبيين والمغول في العصر المملوكي، جروس برس (لبنان،1995م).

- عرنوس، محمود بن محمد.

44- تاريخ القضاء في الإسلام، المطبعة الأهلية الحديثة (القاهرة، د.ت).

- فيليب حتي.

45- تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين، ترجمة: كمال اليازجي، مراجعة جبرائيل جبور، دار الثقافة (بيروت،1983م).

- القحطاني، راشد سعد.

46- أوقاف السلطان الأشرف شعبان على الحرمين، مكتبة الملك فهد الوطنية (الرياض،1994م).

- ماجد، عبد المنعم.

47- نظم دولة سلاطين المماليك ورسومهم في مصر، ط2، مكتبة الإنجلو مصرية (القاهرة،1982م).
ثالثاً: الرسائل والأطاريح

- بدرشيني، أحمد هاشم أحمد.

48- أوقاف الحرمين الشريفين في العصر المملوكي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى (مكة المكرمة،2001م).